قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية والتى تقدم بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قدرها ١,١ مليار ين ياباني وذلك للمساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بمصر عن طريق مشروع تحسين إنتاجية فول الصويا والموقعين بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابين المتبادلين بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية والتى تقدم بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قدرها ١,١ مليار ين ياباني وذلك للمساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بمصر عن طريق مشروع تحسين إنتاجية فول الصويا والموقعين بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤ (٢٧ فبراير سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـــ بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بمنحة تحسين إنتاجية فول الصويا تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ـــ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـــ منحة قيمتها بليون ومائة مليون ين يابانى ١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ المشار إليها فيما يلى بالمنحة .

٢ ـــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و ٣١ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم إتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـــ (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سليما وفعالا لشراء منتجات يابانية وخدمات كما هو وارد فيما يلى :

(أ) كيماويات زراعية وآلات زراعية .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن إستخدام المنحة فى شراء نوع المنتجات المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان .

٤ — تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانيين الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيين طبيعيين) .

٥ — (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الإلتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار اليها فيما يلى (بالعقود التى تم فحصها) وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية (المشار إليها فيما يلى "بالبنك")

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراه من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى و بالتالى إستقرار وتطوير الاقتصاد المصرى.

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هذه المنتجات المشار إليها فى (١) الفقرة الفرعية (١) الفقرة (٣) فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة سوف لايعاد تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ (١) سوف تودع حكومة جمهورية مصر العربية بالعملة المصرية ما يعادل المسحوبات بالين اليابانى المدفوعة لشراء المنتجات المشار إليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) تحت حساب يفتح باسمها لدى البنك المركزى المصرى . سوف يكون الايداع حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٦ إلا إذا كان هناك اتفاق بين السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) العملة المودعة يجب أن تستخدم فى أغراض التنمية الزراعية بما فى ذلك زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) يتم التشاور بين السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة .

(٨) يتم الاتفاق من خلال التشاور بين السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن التفاصيل الإضافية للترتيبات الناشئة عن تنفيذ الترتيبات الحالية .

(٩) تتشاور الحكومتان فيما بينهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد ــ نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ــ تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه تعتبرا بمثابة اتفاق بين الحكومتين الذى يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية قيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم التقدير .

يوسوكى ناكاغى
سفير مفوض فوق العادة
لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بالاحاطة بانى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على مايلى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن اقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ — بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بمنحة تحسين إنتاجية فول الصويا تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية — طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن — منحة قيمتها بليون ومائة مليون ين يابانى ١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ المشار إليها فيما يلى بالمنحة .

٢ — تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و ٣١ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سليما وفعالا لشراء منتجات يابانية وخدمات كما هو وارد فيما يلى :

(ا) كيماويات زراعية وآلات زراعية .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء نوع المنتجات المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان .

٤ — تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانيين الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيين طبيعيين) .

٥ — (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى (بالعقود التى تم فحصها) وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لهـــا بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية (المشار إليها فيما يلى " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية.

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى فرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخـدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراه من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى وبالتالى إستقرار وتطوير الاقتصاد المصرى .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هـذه المنتجات المشار إليها فى (أ) الفقرة الفرعية (١) الفقرة (٣) فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة سوف لايعاد تصـديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ـــ(١) سوف تودع حكومة جمهورية مصر العربية بالعملة المصرية ما يعادل المسحوبات بالين اليابانى المدفوعة لشراء المنتجات المشار إليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) تحت حساب يفتح بأسمها لدى البنك المركزى المصرى . سوف يكون الإيداع حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٦ الا إذا كان هناك اتفاق بين السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك.

(٢) العملة المودعة يجب أن تستخدم فى أغراض التنمية الزراعية بما فى ذلك زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) يتم التشاور بين السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة.

٨ — يتم الاتفاق من خلال التشاور بين السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن التفاصيل الإضافية للترتيبات الناشئة عن تنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ — تتشاور الحكومتان فيما بينهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن اقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد — نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية — تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه تعتبرا بمثابة اتفاق بين الحكومتين الذى يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإننى لاتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم التقدير" .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بأن الترتيبات السابقة هى أيضا المفهوم لدى حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تعتبران إنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الإجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بأعظم تقديرى .

دكتور/ وجيه شندى

وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٨٤ بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية والتى تقدم بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قـــدرها ١,١ مليار ين ياباني وذلك للمساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بمصر عن طريق مشروع تحسين إنتاجية فول الصويا والموقعين بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٧ مارس ١٩٨٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية عليها بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٤ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابين المتبادلين بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية والتى تقدم بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قدرها ١,١ مليارين ياباني وذلك للمساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بمصر عن طريق مشروع تحسين إنتاجية فول الصويا والموقعين بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧

ويعمل بها اعتبارا من ٢٩ مارس ١٩٨٤ ؛

كمال حسن على